

اللغة من الضبط الدقيق للدال إلى فوضى استخدام الحدود وضبابية المدلول

الباحثة صياد فاطمة

جامعة حسيبة بن بوعلبي . الشلف

الملخص:

اقتربت الفلسفة طيلة تاريخها بالسعي الحثيث إلى ضبط المفاهيم في أول مراحل التفلسف، وحرص الفلاسفة على وضع قواعد لتعريف الألفاظ وضبط التصورات، وإنجاز رسائل ومعاجم في الحدود والتعريفات. وفي المقابل لم يكن عصر ما بعد الحداثة تحزراً من الفلسفة النسقية فحسب، بل عوض ذلك الحرص المُشار إليه على وجود ارتباط بين الدال والمدلول، نودي بالدلالات العائمة، والتحرر التام من القيود المنطقية في تحديد المفاهيم. ولأن المجتمعات العربية عموماً، والجزائر على الخصوص، ليست بمعزل عما يجري في الثقافات الأخرى من تبدلات بفعل العولمة ووسائل التواصل المتطورة والترجمة؛ فإن ما نشهده في عالمنا العربي من فوضى في المفاهيم، وغموض في الرؤية الفكرية الواضحة، يعود إلى تأثير ذلك الفكر ما بعد الحداثي.

الكلمات المفتاحية:

الدال، المدلول، الدلالات العائمة، فوضى المفاهيم، ضبط التصورات، الضبابية الفكرية

إن الفلسفة قبل كونها تأملاً ونظراً عقلياً، هي فنُّ ضبط المفاهيم والتصوّرات، حيث ارتبطت بالسعي الحثيث لتجلية المعاني وتوضيح الأقوال وفهمها، بغية تيسير نقلها على شاكلة مفاهيم، ولذلك حاول الفلاسفة إيجاد تعريفات جامعة مانعة توقف اللغظ وتزيل كل لبس وإبهام، وهذا باعتبار أنّ الغرض المبدئي من كلّ تعريف يتمثّل في ضبط الماهية بتوضيح المُعرّف^[1]، ولكون التعريف هو الصياغة اللفظية التي من خلالها ندرك ماهية الموضوع الذي نتوخّى معرفته من خلال فكرة مجردة وعامة أو قابلة للتعميم^[2].

ولأنه لا يمكن الحديث عن فكر بدون لغة، تعطيه مسوّغات الوجود ودلائل الحضور، فلا يمكن الإفصاح عن التجربة الفلسفية من خلال عنصري الفهم والإفهام، بعيداً عن لبوس لغوي، ولا مجال لوجود الموقف الفلسفي دون تشكيل الخطاب المعلن عن الحضور، بل إنّ النشاط الفلسفي في معظم أجزائه قائم على رغبة ملحة للإقناع عن طريق بسط المفاهيم.

ولهذا حرص الفلاسفة عبر تاريخ الفلسفة على وضوح المفاهيم وضبطها بحيث تكون لديهم دلالة ضرورية للفظ وتحديد معناه، ويمكن أن نشير هنا إلى أنّ عملية المفهوم مرحلة سابقة عن مرحلة وضع المصطلح الذي يرتبط به من حيث يقوم الثاني بوظيفة تسمية الأول^[3]، وهذا بغرض تداوله في المجتمع، ومن ثمة عدّت المفاهيم اللغوية بداية مؤقتة لتشكيل الفكر في مرحلته التجريدية، وترتبط بها العلوم في جميع تخصصاتها، لكي تتخلص منها بنسب متفاوتة، وتصل أحياناً إلى المفاهيم الفكرية المطلقة.

ومن شأن التدقيق الدلالي للمفاهيم العلمية أن يفضي إلى تخلصها من الرواسب الحدسية، وإن لم تصل كلّها إلى مرحلة واحدة من النضج^[4]، كما أن تعريفها بدقة يفضي إلى ترسيخها في المجال المعرفي الذي تُستخدم فيه.

ولذلك عرّفت المفاهيم بكونها بنيات عقلية أو تجريدات يتم بمقتضاها تصنيف الأشياء والموضوعات، حيث جعل الدارسون تعريف المفاهيم تعريفاً دقيقاً ومحكماً، المنطلق الأول في كل معرفة علمية معتمدين في ذلك على وسائل عديدة أهمها:
أ- تحديد المفهوم في جوهره.

ب- تحديد المفهوم من خلال علاقاته بباقي مفاهيم المجال المعرفي.

• وصف المفهوم انطلاقاً من بنائه اللساني (هل هو مفرد، أم مركب، أم جملة؟)^[5].

إضافة إلى ذلك اهتم الفلاسفة والمناطقه بجوهر العلاقة بين التسمية والمفهوم، وقام جدال شديد بين الطائفتين تمظهر في بروز ثلاثة نظريات فلسفية.

• النظرية المثالية القائلة بوجود الكليات والمفاهيم قبل إحداث الأشياء والذوات، واعتبار الأولى مستقلة عن الثانية، ونشير هنا إلى نظرية المثل الأفلاطونية.

• النظرية التصورية وتعتبر أنّ الكليات والمفاهيم لا وجود لها إلا في ذهن الإنسان، وهي كائنة بعد إحداث الأشياء والذوات (مبادئ الفلسفة التجريبية).

• النظرية الاسمية التي تدحض وجود هذه الكليات والمفاهيم في الذهن أو في الواقع، وتعتبرها مجرد رموز دالة على الأشياء. ومن هنا تتجلى أهمية المفهوم، عند توحيّ تعريف المصطلح، وهو ليس في الواقع سوى تعريف المصطلح العلمي المدلول عليه بالرمز اللغوي (المصطلح)، ذلك أنّ تعريف المصطلح العلمي يتضمّن تحديدا لخصائص المفهوم الجوهرية وغير الضرورية. وبالنظر إلى أدوار المفهوم في الإدراك وبناء الدلالة فقد أخذ موقعا محوريا دفع بعض الباحثين إلى بلورة نظرية في المفاهيم، وجعلوا من أبرز مهامها:

• إحصاء مجموعات المفاهيم باعتبارها وحدات مجردة في بناء المعارف.

• جرد مجموعات الكليات اللغوية المتعلقة بالمفاهيم والمرتبطة بها.

• الربط بين المفاهيم والمصطلحات بالارتكاز على البناء المعرفي^[6].

وتتطرق نظرية المفاهيم إلى تحديد مفهوم "المفهوم"، كما تعتمد إلى التمييز بين خصائصه الجوهرية والثانوية، وإلى دراسة أنماطه المجردة والمادية وتعرض للمناهج الأساسية المعتمدة في بنائه، كما تختص هذه النظرية أيضا بتصنيف العلاقات القائمة بين المفاهيم، وتتمثل أبرز أنماطها في:

• علاقة التكافؤ (مثلما نجد في المصطلحين العربيين: "علامة" و"دليل" المقابلين للمفهوم الغربي "Signe".

ب-علاقة المخالفة (كالتضاد القائم بين المصطلحين الصوتيين التاليين: مقطع قصير، مقطع طويل).

ج-علاقة التشابه (كما نجد في المصطلحين: سانكروني - تزامني).

• وعلاقة التقاطع (مثل الرباط الحاصل بين "النحو" بمعناه الكلاسيكي و"التركيب" بمعناه الحديث).

هـ- علاقة التضمن (ومثالها في الأصواتية: العلاقة بين الفونيم والألوفون).

• وعلاقة التبعية (نظير ذلك، التبعية الحاصلة بين الصوت وعملية تحقيقه أو النطق به)^[7].

ومن هنا يتّضح أنّ هذه النظرية شديدة الصلة بـ "علم المفهومية" (Conceptology) الذي يجد إرهاباته الأولى في الفلسفة اليونانية وفي دراسات الفلاسفة العرب في العصور الوسطى.

وبالتالي فوضوح المفاهيم ودقتها كان محلّ اهتمام الفلاسفة عبر تاريخ الفلسفة، ففي محاورات سقراط مثلا ما يبرز ذلك، إذ اهتم هذا الأخير بتحديد المفاهيم وضبط دلالتها بدقة، فكان يستطلع الافتراضات ويستجوب اليقينيّات، وإذا تحدث الناس عن العدالة المتعارفة مثلا، كان يسألهم بهدوء، ما هي هذه العدالة؟ وماذا تعنون بهذه الكلمات المجردة التي تحلّون بها بمثل هذه السهولة مشاكل الحياة والموت؟ وماذا تعنون بكلمة الشرف، والفضيلة، والأخلاق والوطنية؟ وماذا تعني بنفسك؟^[8].

لقد كانت هذه هي طريقة سقراط التي تتناول بالبحث والسؤال مثل هذه الأسئلة الأخلاقية والنفسانية، والتي تحتاج إلى تعريف وتحديد محكم وصحيح، وتفكير واضح، وتحليل حقيقي.

لقد أكد سقراط ضرورة التعريف الماهوي والطرح الدقيق للألفاظ والمفاهيم، وهذا ينم عن رغبة في الضبط والتدقيق ومحاولة الوصول إلى التعريف المنطقي، وهو ما نجده في محاورات تلميذه أفلاطون، والتي يصعب التمييز فيها، كما يرى غالبية الدارسين للفلسفة اليونانية، بين آراء المعلّم والتلميذ، خاصّة عندما يتعلّق الأمر بالمسائل اللغوية، ومثال ذلك محاوره كراتيل وطرحها لمسألة العلاقة بين الاسم والشئ، وهل بإمكان الأسماء أن تعبر عن حقيقة الأشياء؟.

إن اهتمام أرسطو أيضا بتحديد المفاهيم وضبط دلالتها بدقة، لا يقل أهمية عن معلّمه أفلاطون وقبله سقراط، فقد سعى هو الآخر إلى الضبط الدقيق للمصطلحات، وهو ما يتّضح في كتاباته كلّها، فلا وجود لنص من نصوص أرسطو إلا وفيه حديث عن اللغة، فاللغة حاضرة في كتاب السياسة، كما هي حاضرة في كتاب الشعر، وفي الأورغانون، وخاصة في العبارة والمقولات، والأغاليط^[9]، ففي هذه النصوص على اختلاف مواضيعها ما يشير إلى تنظير حقيقي وطرح أصيل وجديد لمسألة اللغة، يقوم أساساً على تحديد دقيق للمفاهيم والحدود.

وبالإضافة إلى فلاسفة اليونان، اهتم المسلمون أيضا بضبط الحدود والمصطلحات وظهر عندهم الكثير من الرسائل التي ألفوها، تسمى رسائل الحدود و هذه الرسائل من تأليف نخبة مختارة من الفلاسفة، هم جابر بن حيان، وأبو يوسف الكندي، والخوارزمي الكاتب، وأبو علي بن سينا، وأبو حامد الغزالي، ومنها ما تم نشره بالاعتماد على مخطوط واحد كرسالي جابر والكندي، ومنها ما نشر بالاستناد إلى مخطوطات حديثة، كرسالة ابن سينا، ومنها ما طبع أصلا ضمن كتاب يشمل النص وغيره كرسالي الخوارزمي والغزالي^[10]، فرسالة الخوارزمي هي فصول منتزعة من كتاب "مفاتيح العلوم" والتي تمثل جمعا للمصطلحات الفلسفية، كما أن اقتباسها في المخطوط يثبت أهميتها في تحديد المصطلح الفلسفي في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)، في حين أن رسالة الغزالي هي في الأصل كتاب الحد من معيار العلم"، وهي وفق سياق المخطوط ممثلة لمرحلة استقرار المصطلح الفلسفي^[11].

إنّ هذه الرسائل تبرز براعة العرب من خلال لغتهم الاصطلاحية والتي تقوم على ضبط المفاهيم والحدود في مجمل كتاباتهم ونصوصهم الفكرية والفلسفية.

ولا تخلو الفلسفة الأوروبية في الفترة الحديثة سواء مع كانط وديكارت أو مع هيغل، من هذا الاهتمام المصطلحي والمفاهيمي حيث حرص هؤلاء أشدّ الحرص على ضبط المصطلح، فمثلا مفهوم العقل لدى ديكارت وكانط ليس هو نفسه عند هيوم وبيكون. ولا ننسى بالذكر هنا أيضا أندريه لالاند الذي وضع القاموس التقني والنقدي للفلسفة. ناهيك عن موقف الفيلسوف التحليلي النمساوي الأصل لودفيج فيتغنشتاين خاصة في كتاب "استقصاءات فلسفية" والذي يعتبر أن الفلسفة عبارة عن معركة ضد البلبلة التي تحدث في عقولنا نتيجة لاستخدام اللغة، لذلك وجه اهتمامه إلى بحث ومعالجة المشكلات الفلسفية التي أقرّ بأنها ناتجة عن سوء استخدام اللغة.

لكن على الرغم من هذا الحرص والاهتمام بضبط المفاهيم والحدود، والذين عبّر عنه تاريخ الفلسفة وترجمته أعمال الفلاسفة والمفكرين، جاءت فترة ما بعد الحداثة لتخلق فوضى مفاهيمية عارمة لدى المجتمعات، تدعو إلى عدم التقيد بالضوابط المنهجية في تحديد الألفاظ والتحرر من ضوابط الكتابة وقواعد المنطق، وبالتالي استعمال الألفاظ بدلالات غير واضحة وغير مفهومة. لقد اقترن ما بعد الحداثة بقوة التحرر من قيود التمرکز، والانفتاح على الغير عبر الحوار والتفاعل والتناص، أي الاعتماد على هجين من الألفاظ دون مراعاة أيّ رابط منطقي، وبتعبير آخر نقل اللفظ من بيئة لغوية إلى أخرى، وتكييفه حسب المفهوم المراد في البيئة المنقولة دون مراعاة مفهومه الأصلي وخلفياته الإستعمالية.

وبالفعل، إنّ كلّ من يتأمل أدب وفلسفات ما بعد الحداثة يلاحظ أنّها قامت على تغييب المعنى، وعملت على تفكيك المقولات المركزية، ليس فيما يتعلّق بفترة الحداثة فحسب، بل وكذلك فيما يخصّ تاريخ الفكر من سقراط إلى كانط، حيث السعي الحثيث إلى ضبط دلالة المفاهيم بدقة، إذ يميّز الخطاب ما بعد الحداثي عن سابقه بخاصية الغموض والإبهام والالتباس، فعوض الارتباط بين الدالّ والمدلول، حلّ القول بالدلالة العائمة وإنكار وجود المعنى الواضح، كما ذهب إليه بودريار ودريدا مثلا، وحيث الدّعوة إلى تقويض القيود المنطقية في تحديد المفاهيم وضبط التصوّرات.

ومن هنا نجد أنّ فلسفات ما بعد الحداثة، فلسفات عدمية وفوضوية تقوم على تغييب المعنى وتقويض العقل والمنطق والنظام والانسجام، كما تعمل على نشر الفوضى في المجتمع.

هذا وترتكز فلسفات ما بعد الحداثة على ما يعرف بـ "الدلالات العائمة" فنصوص وخطابات ما بعد الحداثة تتميز بخاصية الغموض والإبهام والالتباس، ذلك أن دلالات تلك النصوص أو الخطابات غير محدّدة بدقة وليس هناك مدلول واحد، بل

هناك دلالات مختلفة ومتناقضة ومتضادة ومشتتة تأجيلاً وتفويضاً وتفكيكاً، كما في المنظور التفكيكي عند جاك ديريدا وبعبارة أخرى، يغيب المعنى ويتشتت عبثاً في كتابات ما بعد الحداثة^[12].

ومن أبرز رواد هذا التصور نجد الفيلسوف الفرنسي جان بودريار (1929 – 2007)، والذي قدم مجموعة من المفاهيم كالدلالة العائمة، وما فوق الحقيقة والعناية بالعوالم الافتراضية غير المتحققة، كما انتقد العلاقة بين الدال والمدلول عند فرديناند دي سوسير، حيث أنكر مثله مثل ديريدا وجود معنى واضح، قائلاً بالدلالات العائمة أو المعنى المُغَيَّب، وبالتالي لم تعد العلامات تشير إلى مدلولات بأي معنى معقول لتنهال الفوارق بين الدال والمدلول، وأصبح العالم الحقيقي في نظره يتكوّن من الدلالات العائمة، ويمكن الوقوف على مجمل هذه الأفكار لبودريار بأكثر تفصيل في عمله "التظاهرات والمحاكاة" الذي أنجزه عام 1981^[13].

ومن هنا فإنّ هذه الضبابية في اللغة وعدم الدقّة في استعمال الألفاظ والمصطلحات، كان لها أثرها على المجتمع العربي وثقافته المعاصرة، ذلك أنّ مجتمعاتنا ليست بمعزل عن الثقافات الأخرى، وبالتالي فإنّ اعتبارية المفاهيم في المجتمع العربي لم تأت من عدم، وإنّما تعود إلى خصوصية ما بعد الحداثة. هذه الأخيرة التي اقترنت بالدرجة الأولى بظاهرة العولمة وتطوّر وسائل الإعلام من جهة أخرى، فقد كرّس الإعلام نفسه لنشر وتداول اللغة الهجينة، وهذا بارز من خلال البرامج التي يقدمها والحصص التي يبثّها.

ولذلك أصبحت اللغة العربية اليوم في وضع من الرطانة والهجانة الغربية، من خلال تراكيب وألفاظ هجينة، تبعد المتعلم عن امتلاك الكفاءة والأداء اللغوي السليم، كما هو الشأن بالنسبة لمجتمعنا الجزائري مثلاً، والذي بات بدوره يعاني من مشكل التهجين اللغوي، الذي يظهر من خلال اللغة المتداولة في المجتمع، وأصبحت اللغة العربية تعيش أوضاعاً انتكاسية في ظلّ خليط لغوي متنمّ ومطرّد.

ونخلص إلى القول بأنّ تحديث المفاهيم والألفاظ تماشياً مع حداثة التكنولوجيا والإعلام والتعليم والعلوم بشتّى أنواعها، واستيراد السياقات اللغوية، والمفاهيم العلمية عامة والاجتماعية خاصّة وتصنيفها في ألفاظ مبطنّة داخل المجتمع العربي، من خلال إمّا الإعلام أو الترجمة بالإضافة إلى فقدان المجتمع لإستراتيجية أكاديمية للبحوث، ممّا أدى إلى قلّة البحث والتنظير والتطبيق في العلوم والاعتماد على الترجمة فحسب، مما يخلق عشوائية وضبابية في نقل المصطلح الدقيق وربطه بالمفهوم الدقيق، وهذا ما يخالف الدراسات العلمية العربية القديمة في تخصيص الحدود العلمية لمصطلحاتها، فالجدير بالذكر أنّ جلّ العلوم التي تظهر بفعل العولمة وفي عصر ما بعد الحداثة هي علوم غريبة تصل إلى المجتمع العربي عامّة والمجتمع العربي خاصّة في قوالب جاهزة للإتباع والاتباع، والابتداع من جديد حتى تخلق ضبابية في الاستعمال، والمفهوم، وهذا بالتالي ما يفسّر الاستعمال العشوائي للمفاهيم في المجتمع العربي.

وإذا كان المجتمعات العربية كغيره من المجتمعات تعيش أزمة تحوّل تجلّت في فوضى المفاهيم وغموض الرؤية الفكرية الواضحة من جهة، وإذا كان تلك المجتمعات من جهة أخرى ليست بمعزل عمّا يجري في الثقافات الأخرى من تبدّلات بفعل العولمة ووسائل التواصل المتطوّرة والترجمة؛ فإنّه يمكن تفسير ما يعيشه الفكر العربي المعاصر من ضبابية بفعل العشوائية في استخدام المفاهيم إلى تأثر الثقافة العربية عموماً بخصوصيات عصر ما بعد الحداثة.

قائمة المصادر والمراجع:

¹ - مهران محمد، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 189.

[1]-Lalande André, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, P 160.

[1]-Voir: l'erat (pierre), Dérivation lexicale et dérivé terminologique-méta, vol 39, N4 Décembre, pp 581 – 588.

[1]-Cassirer (E), Substance et Fonction – Paris – Seuil, P: 258.

[1]- خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلح، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط 1، 2006، ص 16.

[1]-Sager (j), A practical, course in terminology processing – John benjamins publishing, company – P: 22.

[1]- خالد اليعبودي، نفس المرجع السابق، ص 18.

[1]- ول ديورانت، قصة الفلسفة، مكتبة المعارف، بيروت، ط6، 1988، ص 12.

[1]- الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، دار الطليعة بيروت، ط1، 2005، ص 08.

[1]- عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1991، ص 14.

[1]- المرجع نفسه، ص 15.

[1]- ديفيد كارتر، النظرية الأدبية، تر: باسل المسالمة، دار التكوين، دمشق، سوريا، ط1، 2010، ص 130.

[1]- المرجع نفسه، ص 13

